

# الحوكمة الرشيدة وأثرها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية سلامة مطيران العنزي

## الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الحوكمة الرشيدة وأثرها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تطوير استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من (120) مسئول من القيادات العليا والوسطى في شركات الخدمات المالية المدرجة سوق الكويت للأوراق المالية الذين يشغلون المسميات الوظيفية الآتية (رئيس مجلس ادارة، رئيس تنفيذي، مدير عام، مدير مالي، مراقب مالي)، وبعد إجراء التحليل الإحصائي من خلال استخدام برنامج (SPSS) تبين أن شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بشكل مرتفع، كما أن شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تهتم بتحقيق مستويات عالية من الموثوقية لبياناتها المالية للشركات ، وأن تطبيق شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لمبادئ الحوكمة الرشيدة يساهم في تحسين موثوقية البيانات المالية للشركات بما مقداره (64.6%).

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة الرشيدة، موثوقية البيانات المالية، شركات الخدمات المالية، سوق الكويت للأوراق المالية .

## **Good governance and its impact on the reliability of financial statements for financial services companies listed in the Kuwait Stock Exchange Salameh Mtairan Al-Enezi**

### **Abstract**

This study aimed to figure out the good governance and its impact on the reliability of the financial statements of the financial services companies listed in the Kuwait Stock Exchange. To achieve the objectives of the study, the descriptive, analytical approach was adopted through preparing and distributing questionnaires to a sample of (120) senior and middle leaders in the financial services companies listed in the Kuwait Stock Exchange under the titles (chairman, CEO, general manager, financial manager, and financial supervisor). After conducting the statistical analysis through using the (SPSS), it was found that the financial services companies listed in the Kuwait Stock Exchange are concerned with applying the principles of good governance to a high degree, the financial services companies listed in the Kuwait Stock Exchange are also interested in achieving high levels of reliability of their financial statements for companies, and that the application of the principles of good governance by the financial services companies listed in the

Kuwait Stock Exchange contributes to improving the reliability of the financial statements of companies by (64.6%).

**Keywords:** good governance, reliability of financial statements, financial services companies, Kuwait Stock Exchange.

## المقدمة:

تسعى المنظمات الحديثة اليوم لإيجاد نظام متكامل يحمل أساليب واضحة المعالم يساعدها على تجاوز العديد من العقبات التي تقف في طريقها من فساد إداري ومالي واستغلال للسلطة وعدم احترام القوانين، ولعل أحد هذه الأنظمة والأساليب يكمن في تعزيز الحوكمة الرشيدة فيها، لتصبح من مصافي للشركات المدرجة في السوق، بعدما تبث فشل الأساليب التقليدية، ولما تحتويه الحوكمة الرشيدة من آليات تساهم ليس في الحد من الفساد ومنع حدوث الأزمات أو تخفيف حدتها فقط، وإنما أيضاً في الرفع من الأداء المؤسسي والمساهمة الفعالة في تحسين جودة العمل والخدمات، فهي تعد هدف بعيد المنال وهدفاً نبيلاً ليس فقط في حد ذاته، ولكن أيضاً وسيلة يمكن من خلالها أن تؤدي إيجابياً إلى مجموعة متنوعة من النتائج الأخرى، خاصة على موثوقية البيانات المالية. لقد ازداد الاهتمام من قبل المنظمات العالمية والمحلية على حد سواء بالحوكمة الرشيدة، حيث أصبحت إحدى أهم الأنماط التي انتشرت في العقود الأخيرة والذي يتطلب التعامل معه على مستوى المنظمات بمختلف أنواعها ونشاطاتها المحلية، والدولية العامة والخاصة، ومن هنا فإن على منظمات الدولة تبني مثل هذه المفاهيم والعمل بها، ولعل شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ليس استثناء من هذا بما تتميز به من تقديم لخدمات هامة ومفيدة لشرائح هامة للمجتمع ككل، لتصل هذه الشركات إلى ما يجب أن تكون عليه للنهوض بمستوى أدائها من خلال إبداء اهتمام أكبر بتطبيق الحوكمة الرشيدة والتي أصبحت من مظاهر المنظمات المعاصرة، ومن ثم فإن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على الحوكمة الرشيدة وأثرها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

## أهمية الدراسة :

تعد الحوكمة الرشيدة بأبعادها من (الإفصاح والشفافية، واستقلالية مجلس الإدارة، والعدالة، التشريعات الناظمة، وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة ، وتحديد دور أصحاب المصالح، وحماية حقوق حملة الأسهم)، إطار تنظيمي فعال لضمان صدق ونزاهة البيانات المالية وموثوقية تلك البيانات، والحد من الممارسات الخاطئة والسلبية والتي تمس مصالح الأطراف ذات العلاقة، والحفاظ على حقوقهم، والتقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات، والذي بدوره ينعكس على الأداء المالي لتلك المؤسسات وعلى قرارات المستثمرين، مما يؤدي بالنهاية على جذب الاستثمارات والانتعاش الاقتصادي للدولة. وكذلك الخروج بتوصيات تساعد وتعزز الجهود التي تبذلها الجهات المعنية بدولة الكويت على استقرار الأسواق المالية والنهوض بالاقتصاد الوطني ورفع مستوى كفاءته، والاستفادة من هذه الدراسة في إبراز الدور المهم في تطبيق قواعد الحوكمة في شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للحصول على جودة وموثوقية البيانات المالية وتحقيق الثقة بهذه البيانات بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية .

## مشكلة الدراسة:

بسبب الأزمات المالية المتكررة ، وتأثر شركات الخدمات المالية بهذه الأزمات ، والتي أدت بالنهاية إلى فقد ثقة المتعاملين في سوق الكويت للأوراق المالية بالبيانات المالية للشركات، وإعداد هيئة أسواق المال بدولة الكويت والمسئولة عن سوق الكويت للأوراق المالية ورقة بشأن آخر المستجدات المتعلقة بحوكمة الشركات وتطبيقاتها لمعالجة تلك الأخطاء وذلك ضمن مشاورات المادة الرابعة التي قام بها صندوق النقد الدولي في يناير 2020 ( التقرير السنوي التاسع لهيئة أسواق المال، 67 )، جاءت هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على موثوقية وصدق البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، وتقديم دراسة علمية محكمة يمكن الاعتماد عليها في تقييم حوكمة الشركات وأثره على موثوقية البيانات المالية للشركات المعنية، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

## فرضية الدراسة:

**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.



## أولاً: حوكمة الشركات

### مفهوم حوكمة الشركات

عرفتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD,2012) على أنها "الإجراءات والأسس والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة منظمات الأعمال.

أما Qasem فقد أشار إلى أن الحوكمة الرشيدة هي عبارة عن "النظام الذي من خلاله تدار شركات الأعمال ويتم السيطرة والرقابة على أدائها" (Qasem,2016 , 15)

أما عبد الحميد فقد أشار إلى أن حوكمة الشركات هي عبارة عن التصرفات التي تقوم بها المنظمات لتحسين العلاقة والتفاعل مع الآخرين, بمن فيهم العملاء وأصحاب المصالح والشركاء, وذلك من خلال الانخراط في الأنشطة المتعلقة بتحسين الممارسات البيئية. ( عبد الحميد, 2016)

وتشتمل الحوكمة على مجموعة من القواعد والإجراءات التي ترشد تصرفات الشركات ذات الأجل القصير والطويل, مثل سن القوانين للتعامل الجيد مع الموظفين وإيجاد توازن بين المصالح المرتبطة بالمنشأة وبين أصحاب تلك المصالح ( خليفة, 2020 , 15).

### أهمية حوكمة الشركات

وتظهر أهمية حوكمة الشركات في الجانب الرقابي والمحاسبي، وفقا لما أشار إليه دودين وذلك من حيث انها تساعد على:

1. الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات.
  2. ضمان الحيادية وتحقيق مبدأ النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات ابتداءا من مجلس الإدارة وما يمثله من مدراء وتنفيذيين وانتهاءا الى ادنى مستوى من العاملين فيها.
  3. تحقيق اعلى قدر من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
  4. الاستفادة من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية بطريقة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد من خلال تحقيق فاعلية الانفاق وربط عمليات الانفاق بالإنتاج وبالتالي تخفيض تكلفة راس المال.
- (دودين , 2013 , 51).

## أهداف نظام حوكمة الشركات

بسبب تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الآونة الأخيرة بسبب ما نتج عن سوء سلوك الإدارة التنفيذية في بعض الشركات، والمخاوف من استغلال بعض أصحاب المصالح والمدراء لمناصبهم وتحقيق أهدافهم وغاياتهم، لذا تزايد الإدراك بأن حوكمة الشركات الجيدة لا تساعد فقط على تجنب المشاكل الإدارية والمالية، وإنما لها إيجابيات أخرى إذا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وتوفير الحصانة القانونية. (خليفة، 2020).

وأكد Winkler على الدور الرئيسي لحوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض احتمالية حدوث الأزمات المالية من خلال التأكيد على عدد من معايير الأداء بصورة تضمن الحد من حالات الفساد الإداري والتلاعب والرشوة وبالتالي يؤدي ذلك إلى كسب ثقة العاملين في هذه الأسواق وتحقيق النمو الاقتصادي وجلب العديد من الاستثمارات داخل السوق (Azzoz, 2016, 18).

### مبادئ حوكمة الشركات (الحوكمة الرشيدة)

**أولاً الإفصاح والشفافية:** ويقصد به أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، ويجب ان يشتمل الإفصاح والشفافية على: النتائج المالية والتشغيلية للشركة بالإضافة إلى أهداف الشركة، وحق الأغلبية في التصويت والمساهمة، والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين الرئيسيين، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات، وعوامل المخاطرة (Ramahi, 2014, 6-9)

**ثانياً: تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة:** من الضروري ان يتضمن إطار حوكمة الشركات واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة في التوجيه والإشراف الاستراتيجي للشركة، بالإضافة إلى المراقبة الفعالة على الإدارة التنفيذية وتشكيل اللجان وطريقة اختيار الأعضاء (OECD, 2014).

**ثالثاً: تحديد دور أصحاب المصالح:** يجب ان يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون، وحمايتهم من الانتهاكات والمخاطر من خلال التأكيد على حصولهم على جميع المعلومات التي لها صلة بحقوقهم داخل الشركة، وتشمل فئة أصحاب المصالح على: العملاء، الموردون، المقرضون، حملة الأسهم، والعاملون. (OECD, 2014).

**رابعاً: حماية حقوق حملة الأسهم:** وفقاً لما ينصه هذا المبدأ ينبغي ان يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين وتشمل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم على: تأمين أساليب تسجيل الملكية، ونقل او تحويل ملكية الأسهم، والمشاركة والتصويت في الاجتماعات، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة، التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة، وطرح أسهم إضافية.

**خامساً: التشريعات الناظمة:** من الضروري توفر إطار فعال من القواعد والقوانين والتعليمات والأسس الناظمة التي تؤكد على تطبيق الحوكمة لتعزيز الشفافية وكفاءة الأسواق، وضمان تناسق قواعد القوانين العامة التي توضح آلية تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات التنظيمية والتنفيذية، ومن اهم العناصر التي يجب توفرها هو وجود نظام مؤسسي فعال ذو تأثير على الاقتصاد الشامل ونزاهة الأسواق، والتشجيع على قيام أسواق جديدة تتصف بالشفافية والفاعلية (OECD, 2014).

**سادساً: العدالة والمعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب ان يكفل إطار حوكمة الشركات معاملة عادلة ومتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، ويجب ان يتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، ويجب ان يعامل المساهمون معاملة عادلة ومتكافئة.

### ثانياً: موثوقية المعلومات المالية

#### مفهوم موثوقية المعلومات المالية:

عرف الزبيدي موثوقية المعلومات المالية هي تلك البيانات الخالية من الإخطاء الهامة ومحايده ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث، أو من المتوقع ان تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولة استنادا إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: القابلية للتحقق وعدالة التمثيل والحيادية.

( الزبيدي ، 2013 ، 5 )

وعرفها إسماعيل على أنها تلك البيانات التي تم معالجتها لاستخدامها في عملية التنبؤ واتخاذ القرارات ، كما اعتبر أيضا ان كمية المعلومات المالية كالقوائم المالية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وغيرها من القوائم المالية التي توفر المعلومات عن الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة. ( إسماعيل ، 2014 )  
**الحاجة إلى البيانات المالية:**

ازدادت الحاجة إلى البيانات المالية في عصرنا الحالي بسبب توجه المؤسسات لدمج أعمالها والاتجاه العام نحو التخصص، وازدياد أسواق المال عمقاً واتساعاً، فتخطت المعاملات فيها المجالين المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي، وأصبحت فيها الشركات العابرة للقارات. والشركات القابضة متعددة الجنسية تتحكم بالفواصل الاستراتيجية للاقتصاد العالمي ( سابا، 1997، 11).

وتبعاً لهذه العوامل تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المدققة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال، والتي يتخطى اهتمامهم بها من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي عندما تتوسع مجالات الاستثمار وأدواتها، مما أدى إلى ظهور الاتجاه الذي ينادي بضرورة إعداد البيانات المالية وفقاً لمفاهيم ومبادئ وأساليب موحدة على المستوى العالمي (Blessing & Anaja&onoja,2015, 12).

ولكي تفي البيانات المالية باحتياجات مستخدميها، لابد من توفر شرطين أساسيين هما :

1. أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بالمصداقية حتى يتم الوثوق بها والاعتماد عليها لدى اتخاذ القرارات
2. أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة حتى تحوز على قبول عام من أجل تقييم أداء الشركات والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنة بموضوعية. (سابا، 1997، 7).

#### **أهمية موثوقية القوائم المالية**

في كثير من الأحيان تكون القوائم المالية هي الفرصة الوحيدة التي تعطى للمستثمرين بناء استراتيجيات الاستثمار ومدى قدرتها وقابليتها لتقييم الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرارية، وبالتالي فإن القوائم المالية يجب ان تتمتع في العديد من الصفات ذات الأهمية التي تعطيها الموثوقية والمصداقية ومنها ( Blessing , Anaja & onoja , 2015 , 38):

1. **الأهمية:** ان تكون المعلومات المالية مناسبة لصنع القرارات المتخذة من قبل أصحاب المصالح.
2. **المادية:** ان يتم التركيز على المعلومات المالية التي من المتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدمين.
3. **القابلية للفهم:** يجب ان تكون المعلومات مفهومة وبسهولة لمستعملي المعلومات المالية وهذا يعني ان القوائم المالية يجب ان تقدم معلومات واضحة بغض النظر عن مستوى مستعملها.
4. **الملائمة:** أي ان تكون المعلومات ذات صلة باحتياجات مستعملها عندما تؤثر المعلومات على القرارات الاقتصادية بما في ذلك الإبلاغ عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة والتي يعتقد أن إخفائها أو إغفالها يؤثر على القرارات المتخذة.
5. **الموثوقية:** ان المعلومات المالية غير المضللة والتي تعكس جوهر الاحداث بما في ذلك التقديرات والشكوك حول صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

أما فيما يتعلق بالدائنين فإن أهمية موثوقية المعلومات المالية توضح قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الديون، وكذلك تهتم الجهات الحكومية بالقوائم المالية لتحديد الضرائب المفروضة على الوحدة الاقتصادية وأهمية استمرار النشاط الاقتصادي ومنع انهياره وتأثيرات ذلك على الاقتصاد القومي .

#### **الدراسات السابقة:**

1. دراسة الجعيد، وعبد الرحمن (2020) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية، حيث تم دراسة حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد أعضاء لجنة المراجعة وعقد اجتماعات لجنة المراجعة. ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وجمع بيانات البنوك المدرجة في سوق المال عن عام (2015-2019) من خلال تقارير المالية والمنشورة على موقع التداول، وأظهرت الدراسة: وجود اثر ذو دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة (ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، ووجود اثر ذو دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة (ومعدل العائد

على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، والى وجود اثر ذو دلالة احصائية بين عدد الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة و (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، كما يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة و (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية) ، ووجود اثر ذو دلالة إحصائية بين عقد اجتماعات لجنة المراجعة و(معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية).

2. دراسة (Danoshana & Ravivathani 2019) هدفت هذه الدراسة البحثية في النظر بتأثير حوكمة الشركات على أداء المؤسسات المالية المدرجة في سريلانكا كهدف رئيسي، لتحقيق هذا الهدف ، استخدم الباحث العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، كمتغيرات رئيسية تحدد أداء الشركة. من ناحية أخرى تم استخدام حجم مجلس الإدارة وتكرار الاجتماع ولجنة المراجعة في الشركة كمتغيرات القياس لحوكمة الشركات، ومن ثم تم اختيار خمسة وعشرون مؤسسة مالية مدرجة كحجم للعينة لفترة العينة 2012-2018 وتم جمع البيانات باستخدام المصادر الثانوية. وخلصت الدراسة ووفقا التحليل، فإن متغيرات حوكمة الشركات لها تأثير كبير على أداء الشركة، وأن حجم مجلس إدارتها وحجم لجنة التدقيق لها تأثير إيجابي على أداء الشركة، ومن ناحية أخرى بينت الدراسة أن تكرار الاجتماعات يؤثر سلبا على أداء الشركة.

3. دراسة (Iqbal & Nawaz& Ehsan,2019) هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين حوكمة الشركات وبين والأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في آسيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام مجموعة بيانات الفريق التي تضم 173 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر في 18 دولة آسيوية للفترة 2007-2011 ، وتم بناء مؤشر حوكمة الشركات على أساس سبع آليات تتعلق بحجم مجلس الإدارة وتكوينه ، وخصائص الرئيس التنفيذي ، ونوع الملكية، وتم تقدير العلاقة ذات الاتجاهين بين هذا المؤشر وكل من خمسة مؤشرات مختلفة للأداء المالي لمعالجة التزامن المحتمل بين حوكمة الشركات والأداء المالي، واعتمد نهج تقدير المربعات الصغرى على مرحلتين مع متغيرات مفيدة. وتم استنتاج أن ربحية واستدامة مؤسسات التمويل الأصغر تتحسن مع ممارسات الحوكمة الرشيدة وعلى العكس من ذلك، فإن مؤسسات التمويل الأصغر الأقل ربحية واستدامة ليس لديها أنظمة حوكمة فعالة .

4. دراسة معيزي، وزبير (2019) هدفت الدراسة إلى معرفة الدور المهم لمبادئ الحوكمة والياتها في تقييم الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010 – 2015)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على نموذج العائد على الأموال الخاصة لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة يساهم في تفعيل دور مجلس الإدارة الذي له الأثر الكبير في الأداء المالي الإيجابي للمصرف.

5. دراسة عينو، وبن عمارة (2019) هدفت الدراسة إلى تحديد أثر آلية مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2016 . ومن أجل تحقيق هدف الدراسة ، تم حصر عينة مكونة من 11 بنك تجاري جزائري ، واعتمد الباحث على نماذج البائل في عملية التحليل والاستنباط. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وROE، وأثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة و ROA.

6. دراسة الصالحات، (2018) هدفت هذه الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق قواعد وسياسات الحوكمة على المؤسسات الوقفية، والتأكد من أن معايير نظام الحوكمة متحقق في البيئة الداخلية للأوقاف، وخصوصا من خلال العمليات الرئيسية، كالاستقطاب والتسجيل والصيانة والصرف والاستثمار، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي حيث تم استقراء أصول وقواعد الحوكمة وما يتعلق بها من سياسات وشفافية وغيرها، واستخدم المنهج الاستنباطي حيث استنبط الباحث أهم معايير الحوكمة الخاصة في الأداء المؤسسي الوقفي، واستخدم أيضا المنهج التحليلي الوصفي للمؤسسات الوقفية التي قطعت أشواط كبيرة في مجال الحوكمة، وأهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن تطبيق حوكمة الأوقاف كفيل بإزالة الشكوك والفهم الخاطئ تجاه دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والدولة ، وأن أحد معايير الحوكمة الهامة هو التركيز على البعد الأخلاقي.

7. دراسة (Ruxandra,2015) بعنوان: "ممارسات إفصاح حاكمية الشركات والعوامل المحددة في البلدان الأوروبية الناشئة"، وهدفت الدراسة الى بحث ممارسات الإفصاح الطوعية وغير الطوعية في حاكمية الشركات المدرجة في أربع دول أوروبية ناشئة (استونيا، بولندا، المجر، ورومانيا). ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتحليل عينة مكونة من 51 شركة 17 منها مدرجة في المستوى الأول من بوخارست للأوراق المالية 14 من الشركات المدرجة في المستوى الأول من وارسو للأوراق المالية و 13 من الشركات المدرجة في تالين للأوراق المالية و 7 من أسهم السوق الرئيسي في بودابست للأوراق المالية بهدف تحليل العوامل التي تؤثر في الشركات في هذه الدول ، وتم جمع البيانات للسنة المالية 2012 من مصادر المعلومات التالية: التقارير السنوية وتقارير حاكمية الشركات والمواقع الالكترونية للشركات والمواقع الالكترونية للبورصات ، وتوصلت الدراسة الى أن الشركات أصبحت أكثر إدراكا لحقيقة انه من المهم للغاية أن تصبح أكثر مساءلة وأكثر شفافية لمساهميها من اجل بناء الثقة المتبادلة في آليات حاكمية الشركات وتعزيزها في بيئة الأعمال، وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون هذه الشركات أكثر شفافية بين مجالس الإدارات وبين مساهميها.

8. دراسة (Voon , 2015) بعنوان: هدفت الدراسة الى بيان أهمية حوكمة الشركات في الأزمات المالية، وتحديد ما اذا كانت حوكمة الشركات يمكن أن تعطي مؤشر لحدوث أزمات مالية الى جانب عوامل أساسية أخرى، وهل حوكمة الشركات الضعيفة تجعل الدول عرضة للخطر أثناء الأزمات المالية. تحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهمة بمهنة المحاسبة والتدقيق، وخلصت الدراسة إلى أن احتمال وقوع الأزمات المالية ينخفض بشكل كبير عندما يتم تحسين مؤشر حوكمة الشركات.

### عرض النتائج

يتضمن هذا الجزء عرض لنتائج التحليل الإحصائي:

### منهجية الدراسة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، حيث قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستخدمين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى كمية قابلة للقياس وتم إجراء هذه الدراسة في البيئة الفعلية التي تمارس فيها شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الحوكمة الرشيدة، وهي دراسة تحليلية تم الاعتماد فيها بشكل كامل على المسح الميداني لمجتمع الدراسة من خلال عينتها، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحث، ولقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة تم اعتماد مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج الاختبارات.

### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة لدى الباحث من الموظفين في شركات الخدمات المالية المدرجة سوق الكويت للأوراق المالية الذين يشغلون المسميات الوظيفية الآتية(رئيس مجلس ادارة، رئيس تنفيذي، مدير عام، مدير مالي)، وفيما يتعلق بعينة الدراسة فقد قام الباحث بتوزيع (150) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة؛ استرجع منها الباحث (132) استبانة، وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي أما لعدم استكمال الإجابة عن فقرات الاستبانة، أو لعدم الجدية في الإجابة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل(120).

### مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة؛ والتي تمثلت في:

**المصادر الثانوية:** تمثلت هذه المصادر في مجموعة من الكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوعات الدراسة (الحوكمة الرشيدة، موثوقية البيانات المالية)، إضافة إلى المعلومات المتوفرة حول الموضوع والموجودة على المواقع المعتمدة على الإنترنت.

**المصادر الأولية:** ولأغراض الحصول على البيانات اللازمة للوصول إلى النتائج المطلوبة من الدراسة فقد تم تطوير استبانة ذات علاقة بموضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية حيث تكونت هذه الاستبانة من ثلاثة أجزاء، وقد اشتمل الجزء الأول منها على المعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة، والتي تمثلت في: الجنس، والعمر، والخبرة العملية، والشهادة العلمية، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي.

وتكون الجزء الثاني من الاستبانة من (52) فقرة تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى الحوكمة الرشيدة في شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ويتضمن الأبعاد الفرعية الآتية: (الإفصاح والشفافية، واستقلالية مجلس الإدارة، والعدالة، والتشريعات الناظمة، وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة، وتحديد دور أصحاب المصالح، وحماية حقوق حملة الأسهم).

وتكون الجزء الثالث من الاستبانة من (14) فقرة تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى الموثوقية في شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

لتحليل بيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب الدرجة التالية: درجة (1) تعبر عن الإجابة (غير موافق بشدة)، درجة (2) تعبر عن الإجابة بدرجة (غير موافق)، درجة (3) تعبر عن الإجابة (محايد)، درجة (4) تعبر عن الإجابة (موافق) درجة (5) تعبر عن الإجابة (موافق بشدة)، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها؛ أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة والتابع في نموذجها لتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات

$1.33 = 3/4 = 3/(5-1)$  وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- إذ تراوحت المتوسط الحسابي ما بين (1.00 - أقل من 2.33) يدل على مستوى موافقة منخفض.
- إذ تراوحت المتوسط الحسابي ما بين (2.33 - أقل من 3.66) يدل على مستوى موافقة متوسط.
- إذ تراوحت المتوسط الحسابي ما بين (3.66 - 5.00) يدل على مستوى موافقة مرتفعة.

### **ثبات الأداة:**

للتأكد من ثبات أداة تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha) على جميع فقرات مجالات الدراسة وأبعادها، كما هو مبين في جدول (2) الذي يوضح معاملات الثبات.

### جدول (1): معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمجالات الدراسة

الْبُعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
الإفصاح والشفافية	8	0.894
استقلالية مجلس الإدارة	7	0.799
العدالة	7	0.804
التشريعات الناظمة	7	0.794
تحديد مسؤولية مجلس الإدارة	8	0.814
تحديد دور أصحاب المصالح	7	0.851
حماية حقوق حملة الأسهم	8	0.845
الحوكمة الرشيدة ككل	52	0.959
الموثوقية ككل	14	0.908

يظهر الجدول رقم (1) جميع قيم معاملات الثبات بطريقة (كرونباخ الفا) كانت مقبولة لأغراض التطبيق، حيث إنها تراوحت بين (0.794-0.959)، وقد أشارت الدراسات إلى قبول معاملات الثبات وجمعيتها قيم مقبولة لأغراض التطبيق؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (0.70) (Amir & Sonderpandian, 2002).

### اختبار الأزواج الخطي

تم استخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF) وقيم التباين المسموح به (Tolerance) بهدف التأكد من خلو البيانات من مشكلة الأزواج الخطي بين المتغيرات الدراسة، وهي المشكلة التي يعني وجودها أن يكون متغير مستقل دالة لمتغير مستقل آخر، أي يرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه. وتظهر النتائج في الجدول (2).

### الجدول (2) نتائج اختبار الأزواج الخطي بين متغيرات الدراسة

الْبُعد	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به
الإفصاح والشفافية	0.435	2.299
استقلالية مجلس الإدارة	0.409	2.445
العدالة	0.373	2.684
التشريعات الناظمة	0.479	2.087
تحديد مسؤولية مجلس الإدارة	0.401	2.493
تحديد دور أصحاب المصالح	0.358	2.797
حماية حقوق حملة الأسهم	0.394	2.54

يتضح من النتائج في الجدول (2) أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة الأزواج الخطي بين المتغيرات إذ جاءت قيم معامل تضخم التباين ملائمة من حيث أنها أقل من (5) وكذلك قيم التباين المسموح به التي حققت معيار القبول وهو أن تكون قيمتها أكبر من (0.1).

### مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة من أجل التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات. وتظهر النتائج في الجدول (3).

### الجدول (4) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الْبُعد	الإفصاح والشفافية	استقلالية مجلس الإدارة	العدالة	التشريعات الناظمة	تحديد مسؤولية مجلس الإدارة	تحديد دور أصحاب المصالح	حماية حقوق حملة الأسهم
الإفصاح والشفافية							
استقلالية مجلس الإدارة	0.67**						
العدالة	0.62**	0.65**					
التشريعات الناظمة	0.61**	0.59**	0.65**				
تحديد مسؤولية مجلس الإدارة	0.62**	0.64**	0.65**	0.60**			
تحديد دور أصحاب المصالح	0.59**	0.63**	0.68**	0.53**	0.64**		
حماية حقوق حملة الأسهم	0.55**	0.58**	0.63**	0.51**	0.66**	0.73**	

\*\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.01$ )

تشير النتائج في الجدول (3) إلى أن درجة ارتباط المتغيرات المستقلة ببعضها متوسطة إذ تراوحت معاملات الارتباط بينها من (0.51) إلى (0.68) وهذا يؤكد على أن المتغيرات المستقلة ذات علاقة ارتباطية ببعضها ولكن درجة هذه العلاقة متوسطة وليس بينها أية ارتباطات قوية.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تشتمل عليها الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 22) والتي تتمثل في:

- 1- التكرارات، والنسب المئوية وذلك من أجل وصف خصائص أفراد عينة الدراسة.
- 2- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للتعرف على درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة ومجالاتها.
- 3- معادلة كرونباخ ألفا للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة.
- 4- الانحدار المتعدد لاختبار مدى صحة الفرضيات المتعلقة بأثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

**النتائج المتعلقة بمستوى الحوكمة الرشيدة في شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.**

لمعرفة مستوى الحوكمة الرشيدة في شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال الحوكمة الرشيدة والمجال ككل، الجدول رقم (4) يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال الحوكمة الرشيدة والمجال ككل مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي**

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	درجة التقييم
1	4	التشريعات الناظمة	4.29	0.37	85.80%	مرتفعة
2	5	تحديد مسؤولية مجلس الإدارة	4.29	0.40	85.80%	مرتفعة
3	3	العدالة	4.22	0.41	84.40%	مرتفعة
4	7	حماية حقوق حملة الأسهم	4.18	0.40	83.60%	مرتفعة
5	2	استقلالية مجلس الإدارة	4.03	0.56	80.60%	مرتفعة
6	6	تحديد دور أصحاب المصالح	3.93	0.47	78.60%	مرتفعة
7	1	الإفصاح والشفافية	3.82	0.54	76.40%	مرتفعة
مجال الحوكمة الرشيدة ككل						
			4.11	0.37	82.20%	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (4) أن مستوى الحوكمة الرشيدة في شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية جاء مرتفعاً؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال الحوكمة الرشيدة ككل (4.11) بدرجة تقييم مرتفعة، كما يظهر من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لأبعاد الحوكمة الرشيدة تراوحت ما بين (3.82-4.29) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الأبعاد؛ إذ حصل على المرتبة الأولى بُعدي "التشريعات الناظمة، تحديد مسؤولية مجلس الإدارة" بمتوسط حسابي (4.29) كل منها، وجاء بالمرتبة الثالثة بُعد "العدالة" بمتوسط حسابي (4.22)، وجاء بالمرتبة الرابعة بُعد "حماية حقوق حملة الأسهم" بمتوسط حسابي (4.18)، وجاء بالمرتبة الخامسة بُعد "استقلالية مجلس الإدارة" بمتوسط حسابي (4.03)، وجاء بالمرتبة السادسة بُعد "تحديد دور أصحاب المصالح" بمتوسط حسابي (3.93)، وأخيراً جاء بالمرتبة السابعة بُعد "الإفصاح والشفافية" بمتوسط حسابي (3.82).

**النتائج المتعلقة بمستوى موثوقية البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.**

لمعرفة مستوى موثوقية البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال موثوقية البيانات المالية للشركات والمجال ككل، الجدول رقم (5) يوضح ذلك.

**الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال موثوقية البيانات المالية للشركات والمجال ككل مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي**

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	درجة التقييم
1	6	توجد مستندات مثبتة لكل العمليات المسجلة.	4.71	0.49	94.20%	مرتفعة
2	3	هناك تطابق بين ما هو مسجل في القوائم المالية وما هو موجود في الواقع.	4.41	0.55	88.20%	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	درجة التقييم
3	2	المعلومات الواردة في القوائم تمثل بصدق الظواهر والأحداث الجارية في الشركة.	4.36	0.61	87.20%	مرتفعة
4	1	تعرض المعلومات المحاسبية بحيث تعبر بصورة صادقة عن الوضع المالي للشركة .	4.26	0.58	85.20%	مرتفعة
5	8	هناك التزام بالمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.	4.25	0.55	85.00%	مرتفعة
6	11	يمكن إجراء المقارنة بين القوائم المالية المعروضة في السنوات المختلفة.	4.13	0.59	82.60%	مرتفعة
7	10	يمكن الاستفادة من المعلومات المعروضة في القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة.	4.12	0.55	82.40%	مرتفعة
8	9	وجود ضوابط رقابية على برامج التشغيل تؤمن على المعلومة وتحميها .	4.01	0.66	80.20%	مرتفعة
9	4	النتائج المتحصل عليها تتميز بالموضوعية وحازرة على القبول العام.	3.98	0.58	79.60%	مرتفعة
10	14	هناك تسجيل فوري للمعلومات المحاسبية عند حدوثها في المؤسسة.	3.76	0.68	75.20%	مرتفعة
11	5	باستعمال نفس أساليب ووسائل القياس يستطيع أي مستخدم آخر التوصل إلى نفس النتائج باستعمال نفس المعلومة المحاسبية	3.64	0.71	72.80%	متوسطة
12	12	تخلو المعلومة المحاسبية من التحيز في عملية القياس.	2.98	0.95	59.60%	متوسطة
13	13	يتم عرض للمعلومات المحاسبية كاملة دون حذف أو نقص فيها.	2.90	0.97	58.00%	متوسطة
14	7	يوجد أساليب قياس وإفصاح موحدة بين الشركات التي تنشط في نفس المجال.	2.75	1.04	55.00%	متوسطة
		مجال موثوقية البيانات المالية للشركات ككل	3.88	0.47	77.60%	مرتفعة

يوضح الجدول رقم (5) أن المستوى العام للموثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في سوق الكويت للأوراق المالية جاء مرتفعاً؛ إذ أن المتوسط الحسابي لمجال موثوقية البيانات المالية للشركات ككل بلغ (3.88) بدرجة تقييم مرتفعة؛ إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال ما بين (2.75-4.71) جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (6) ونصها: توجد مستندات مثبتة لكل العمليات المسجلة، بمتوسط حسابي (4.71) ودرجة تقييم مرتفعة، ثم جاءت بالمرتبة الثانية الفقرة رقم (3) ونصها: هناك تطابق بين ما هو مسجل في القوائم المالية وما هو موجودة في الواقع، بمتوسط حسابي (4.41) ودرجة تقييم مرتفعة، تلتها بالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (2) ونصها: المعلومات الواردة في القوائم تمثل بصدق الظواهر والأحداث الجارية في الشركة، بمتوسط حسابي (4.36) ودرجة تقييم مرتفعة، في حين جاءت بالمرتبة الرابعة عشر والأخيرة الفقرة رقم (7) ونصها: يوجد أساليب قياس وإفصاح موحدة بين الشركات التي تنشط في نفس المجال ، بمتوسط حسابي (2.75) ودرجة تقييم متوسطة.

#### النتائج المتعلقة باختبار الفرضية.

(H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر أبعاد تطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول (6) نتائج معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر أبعاد تطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الدالة الإحصائية	F	R <sup>2</sup>	R	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		المتغير	
				الدالة الإحصائية	T	B	Std. Error		B
0.000	103.408	0.646	0.804	0.003	-3.032		0.193	-0.584	(Constant)
				0.000	6.266	0.284	0.040	0.250	الإفصاح والشفافية
				0.206	1.267	0.059	0.039	0.050	استقلالية مجلس الإدارة
				0.209	1.258	0.062	0.057	0.071	العدالة
				0.000	5.599	0.242	0.056	0.311	التشريعات الناظمة
				0.001	3.335	0.157	0.056	0.188	تحديد مسؤولية مجلس الإدارة
				0.049	1.972	0.099	0.051	0.100	تحديد دور أصحاب المصالح
				0.000	5.406	0.257	0.056	0.301	حماية حقوق حملة الأسهم

يظهر من جدول (6) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) لتطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها (الإفصاح والشفافية، واستقلالية مجلس الإدارة، والعدالة، والتشريعات الناظمة، وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة، وتحديد دور أصحاب المصالح، وحماية حقوق حملة الأسهم) على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.804) وهي قيمة دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة وموثوقية، وبلغت قيمة (R-square) (0.646) وهي قيمة دالة إحصائياً، بمعنى أن أبعاد الحوكمة الرشيدة تفسر ما قيمته (64.6%) من التغير الحاصل في موثوقية البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وبلغت قيمة الاختبار (F) (103.408) بدلالة إحصائية (0.00)، مما تدل على وجود تباين في تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وبالتالي تقبل الفرضية بالصيغة البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتطبيق الحوكمة الرشيدة بأبعادها على موثوقية البيانات المالية لشركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية".

## الاستنتاجات:

من خلال النتائج السابقة يستنتج الباحث ما يلي:

1. تهتم شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بشكل مرتفع مع ملاحظة أن الشركات تهتم بالتشريعات الناظمة و تحديد مسئولية مجلس الإدارة بالمقام الأول كما أنها تهتم بتطبيق مبدأ العدالة ثم حماية حقوق حملة الأسهم من ثم استقلالية مجلس الإدارة من ثم تحديد دور أصحاب المصالح، وأخيراً جاء تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية مع الأخذ بعين الاعتبار حصول جميع المبادئ على مرتفع تطبيق مرتفع؛ مما يدل على وجود اهتمام من قبل شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت بتطبيق الحوكمة بجميع مبادئها؛ إذ إن إدارات الشركة مقتنعة بأهمية مثل هذه المبادئ مما يساعد على تنفيذها بشكل مرن، وهذا يكشف عن دور كل من أعضاء مجلس الإدارة في أقسامه التنفيذية وغير التنفيذية، ولجان المتابعة التي تزوده بالبيانات اللازمة عن أداء الشركات، وإدارات الرقابة داخل الشركات التي تقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة والمساهمين والذين يجب عليهم القيام بدورهم في مراقبة أداء الشركة، وكذلك المساهمة في توفير رأس المال في حالة الشركة تحتاجها.
2. أن شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تهتم بتحقيق مستويات عالية من موثوقية لبياناتها المالية وذلك من خلال توفير مستندات مثبتة لكل العمليات المسجلة، ومطابقة البيانات المسجلة في القوائم المالية مع البيانات الموجودة في الواقع، كما أنها تهتم بالمعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تمثل بصدق الظواهر والأحداث الجارية في الشركة، مما يشير إلى اهتمام هذه الشركات بتوفير المعلومات الموثوقية اللازمة بسرعة وجهد أقل، مع تجنب مشكلتي تضخم البيانات، ووجود الأعمال الروتينية المتكررة، مما يزيد الوقت المتاح للموظف للقيام بأعمال أخرى؛ مما يجعل هذه الشركات أكثر اهتماماً بتحسين مستوى الموثوقية للمعلومات بشكل دائم. كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى اهتمام الشركات بالوقوف على دقة المعلومات، وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم المعلومات.
3. أن تطبيق شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لمبادئ الحوكمة الرشيدة يساهم في تحسين موثوقية البيانات المالية للشركات بما مقداره (64.6%). ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أهمية تطبيق الحوكمة الرشيدة في دعم الأنظمة الرقابية التي تساهم في زيادة موثوقية البيانات المالية؛ إذ أنها تدعم قدرة الشركة على اتخاذ القرارات المالية السليمة مما يساهم في توزيع الموارد المالية للشركة ورسم الخطط والتي تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر التي ستعرض لها الشركة وتساهم في زيادة الأرباح والفرص التنافسية ولها دور كبير في التأثير على حياة الشركة ومخرجاتها.

## التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة أن تقوم شركات الخدمات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة، وزيادة مستوى الإفصاح عن الضمانات غير الإلزامية بشكل طوعي.
2. الحاجة للفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة كأحد أسباب التي تدفع للممارسة حوكمة الشركات.
3. المحافظة على حقوق المساهمين التي تتمثل بالتصويت، والمشاركة في اختيار مجلس الإدارة، والحصول على عوائد الأرباح بالإضافة إلى حقهم في مراجعة القوائم المالية.
4. ضرورة الاهتمام بزيادة مستوى المساواة والعدل في التعامل مع جميع المساهمين، من خلال إعطائهم الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية، وأيضاً الاطلاع على المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

- إسماعيل, مجبل دواي, (2014). اثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية: *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*, 16(3), جامعة القادسية، العراق.
- الجعيد ، نوال ، عبد الرحمن، نجلاء (2020) . اثر الحوكمة على الأداء المالي (دراسة تطبيقية على البنوك السعودية) : *مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة* ، 1 (1) ، 1-27 ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية .
- الخطيب ، خالد (2002) . الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) : *مجلة جامعة دمشق* ، 18(2) ، دمشق ، سوريا.
- خليفة، محمد احمد كاسب (2020) . *حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي*، 12-7 ، القاهرة ، مصر: دار الفكر الجامعي .
- دودين، أحمد (2013). أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد. "المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.
- رضوان، حلوة حنان (2009). *تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة* ، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، فراس خضير(2013) . اثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية: *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 16(3) ، جامعة القادسية ، العراق.
- زياد، هاشم يحيى (2002). أهمية الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في المصارف الإسلامية، *مجلة تنمية الرافدين* ، بغداد ، العراق .
- سابا، وشركاهم (1996). *معايير المحاسبة الدولية* ، "تعريب" ديلويت توش، دبي.
- الصالحات ، سامي محمد حسن ( 2018 ) . *حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسية* . المملكة العربية السعودية ، الرياض : مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف .
- عبد الحميد، ناصر (2016) . *حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مصر* ، 9-10 ، القاهرة، مصر : دار النشر والتوزيع .
- عينو، سندس شايب ، بن عمارة ، نوال (2019) . أثر مجلس الإدارة كآلية للحوكمة على الأداء المالي : دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2010-2016) : *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي*، 6(6)، 704-722 ، الجزائر .
- معيزي ، أحلام ، زبير، عياش (2018) . تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للمصارف "دراسة حالة بنك البركة الجزائر في الفترة 2010 - 2015" : *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* ، 19، 20-31 ، جامعة العربي بن معيدي أم البواقي ، الجزائر .

### المراجع الأجنبية:

- Al-Ramahi, N. Barakat, a. & Shahwan, Y. (2014). The impact of corporate governance principles application on financial performance of public shareholding companies listed in Amman stock exchange, **European journal of accounting auditing and finance research**, 2(6), pp. 106-123.
- Azzoz, A.A, & Khamees, B.A.(2016). The impact of corporate governance characteristics on earnings quality and earnings management: evidence from Jordan, **Jordan journal of business administration**, 12(1), pp.187-207.
- Blessing, Anaja & Onoja, Emmanuel E., (2015),(THE ROLE OF FINANCIAL STATEMENTS ON INVESTMENT DECISION MAKING), **European Journal of Business, Economics and Accountancy**, 3(2),United Kingdom, pp.12-38.
- Danoshana, S., & Ravivathani, T. (2019). The impact of the corporate governance on firm performance: A study on financial institutions in SriLanka. **SAARJ Journal on Banking & Insurance Research**, 8(1), 62. doi: 10.5958/2319-1422.2019.00004.3.

- Iqbal, S., Nawaz, A., & Ehsan, S. (2019). Financial performance and corporate governance in microfinance: Evidence from Asia. **Journal of Asian Economics**, 60, 1–13. doi: 10.1016/j.asieco.2018.10.002
- OECD. (2012). **Organization for Economic Co-operation and Development**, “Corporate governance in Asia”, white paper, OECD Publications Service, Paris, p.6.
- OECD. (2014) .**Organization for Economic Co-operation and Development**, “Corporate governance in Asia”, white paper, OECD Publications Service, Paris, p.1-16.
- Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). **Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank**.
- Ruxandra-Adriana Mateescu.(2015). Corporate Governance disclosure practices and their determinant factors in European emerging Countries, **Accounting and Information Systems** ,14(1),pp170-192.
- Voon , Thuy , ( 2015) .” **Corporate Governance and Financial Crisis** “
- Zhang, I., (2007).” Economic consequences of the Sarbanes \_Oxley Act of 2002”. **Journal of Accounting Economics**, vol. 44Issue 1/2, p 74-115.